عجز

د. مدحت القيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية الفرنسية يرى أن الاستمرار فى عمليات الوقود الحيوى من الغذاء يؤثر على الدول النامية ومنها مصر خاصة أن التقديرات تشير إلى وجود عجز فى الميزان السلعى للحبوب بنسبة ٢٨٪ خلال العام الماضى.

أعدت الملف : ناهد امام

القمح والذرة طعام للسيارات والإنسان لا يجد الخبز.. شبح أزمة اقتصادية ومجاعات فى العالم

الوقود الحيوى..

تحول القمح والذرة والقصب إلى وقود للسيارات بينما الشعوب لا تجد الخبز ولا السكر ولا الطعام.. ارتفعت أسعار البترول ففكر العلماء في أمريكا وأوروبا والبرازيل فى إيجاد البديل الذى جاء على حساب غذاء الناس.. ومنذ بدء ثورة ما يسمى بالوقود الحيوى المستخرج من المحاصيل الزراعية اشتعلت أسعار المواد الغذائية واختفت من المحلات والسوبر ماركت لتظهر فى المعامل والمصانع لاستخراج «الاثيانول».. ورغم التوصل إلى الوقود الحيوى لم تتوقف أسعار البترول عن الارتفاع حتى وصل البرميل إلى قرابة ١٥٠ دولارا لأول مرة فى التاريخ ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٠٠ دولار مع بداية الشتاء القادم.

وبذلك نتجت أزمة عالمية فلم تعد الدول النامية فقط هى التى تشعر بالغلاء ولكن العالم المتقدم أيضا اصيب بموجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار.. وبدأ شبح المجاعات يهدد كل بلاد الدنيا خاصة فى ظل ندرة المياه وزاد من حدة الأزمة التغييرات المناخية، وارتفاع درجة حرارة الكون مما اثر على انتاجية المحاصيل الزراعية وأدى لحدوث جفاف شديد فى بعض المناطق.. وشعر العالم بالأزمة وتوالت نداءات الساسة والخبراء بضرورة وضع حد للأزمة العالمية التى كان السبب الرئيسى فيها هو التوصل إلى الوقود الحيوى فهل هناك حل قريب لهذه المشكلة وما تأثيرها على مصر وكيف تتلافى آثارها السلبية وما هو البديل؟

«بيزنس اليوم» فتحت هذا الملف الذى يشغل بال رجال السياسة والاقتصاد والبيزنس فى كل دول العالم خاصة وان مصر كانت من اوائل الدول التى تنبهت إلى خطورة استخدام المواد الغذائية فى استخراج الوقود.

وحذر الرئيس حسنى مبارك أكثر من مرة فى عدة مؤتمرات من أن المشكلة ستزداد حدة إذا ظلت الدول المتقدمة على إصرارها فى إنتاج هذا الوقود من غذاء الشعوب.. كما طالبت مصر فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة الذى اختتم منذ أيام «٣ يوليو ٢٠٠٨» بقصر انتاج الوقود

السفير عبد المنعم مبروك:

شركة مصرية - سودانية لإنتاج الوقود الحيوى

السفير عبد المنعم مبروك سفير السودان بالقاهرة قال انه تجرى حاليًا خطوات إنشاء شركة مصرية - سودانية لزراعة وانتاج الوقود الحيوى للمساهمة في تأمين وتنويع مصادر الطاقة وزيادة العائد الاقتصادي المصرى والتخلص من المخلفات الزراعية للسفارة بالبيئة بعيدًا عن إنتاج هذا الوقود من المحاصيل الزراعية كثروة لتوفيرها للاستهلاك المحلى.

وأشار إلى أن الأراضى السودانية لديها فرصة كبيرة للاستزراع وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى المطلوب من خلال توجه المستثمرين ورجال الأعمال المصريين وبدول المنطقة العربية للقيام باستصلاح واستزراع تلك الأراضى وبتكاليف مختصة ويمكنها أن تساهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى المطلوب خاصة أن الاحصاءات تؤكد أن الدول العربية تستورد حوالى ٩٢٪ من احتياجاتها الغذائية مما يعنى ضرورة التوجه للاستثمار الزراعى والذى يدر عائدا جيدًا للمستثمرين إضافة إلى مساهمته فى سد الفجوة الغذائية المتزايدة

عمرو عصفور:

هيئة مستقلة لتيسير استصلاح الشباب للأراضى

عمرو عصفور - عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمواد الغذائية بالاتحاد العام للغرف التجارية أشار إلى انه رغم ارتفاع تكلفة إعداد برميل من الوقود الحيوى من الذرة والقمح وفول الصويا مقارنة ببرميل من النفط إلا أن الخطة العالمية مازالت تتجه لذلك الاتجاه لإعداد ما يقابل نضوب النفط أو ارتفاع أسعاره خلال الفترات المقبلة.

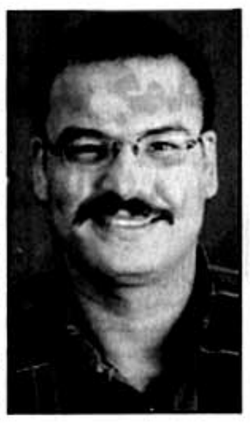

وأشار إلى انه على المستوى المحلى لابد من البدء سريعًا فى مواجهة الآثار المترتبة على استخدام الخليط المكون من القمح وفول الصويا والذرة التى ستؤثر على معدلات العرض وايضا على مستويات أسعارها التى اتجهت إلى الزيادة بصورة كبيرة، وبالتالى لن يكون البديل سوى إعطاء الحكومة الأولوية للقطاع الزراعى بمعنى الاهتمام الجدى والرقابة على عمليات الزراعة وعدم تكرار تجربة مشروع الريف الأوروبى التى كانت مخصصة للاستصلاح والزراعة ولكن ما حدث انه تم تشجير الأراضى ثم بيعها على أساس استراحات وبالتالى تحول المشروع من زراعى إلى سياحى.

وطالب بتشكيل هيئة مستقلة تتبع وزارة الزراعة يكون اختصاصها العمل على الاستفادة من خريجى كلية الزراعة من خلال منحهم أراضى بدون مقابل وتيسير جميع الاجراءات اللازمة للزراعة والاستصلاح ووضع الإمكانات المادية ايضا لهم، وتوجيههم للعمل من خلال خطة منظمة بمعنى تحديد انواع المحاصيل الواجب زراعتها ويتم محاسبتهم بعد فترة زمنية محددة وبهذه الطريقة يمكن إعادة تنمية القطاع الزراعى وبخطط منظمة.

وأشار إلى وجود مساحات شاسعة لم يتم استغلالها حتى الآن مثل الظهير الصحراوى للمحافظات القريبة من القاهرة التى تم تحويلها لمبان عمرانية مثال مناطق الهرم والقلج والمرج وجميعها كانت مناطق زراعية وتم الزحف العمرانى عليها.

ايضًا لابد من التفكير إلى جانب مواجهة أزمة الغذاء البحث عن مصادر للطاقة غير التقليدية مثل الطاقة المتجددة والشمسية وغيرها من مصادر الطاقة البديلة.

الدكتور سمير رضوان:

التكامل الاقتصادى العربى يساهم فى حل المشكلة

الدكتور سمير رضوان عضو - مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمستشار بمنظمة العمل الدولية يرى أن التوجه العالمى لإنتاج الوقود الحيوى هو النمو المتسارع فى الطلب على استخدامات الطاقة بصورة كبيرة حيث اصبح يفوق معدل النمو للقطاع الصناعى وبالنظر إلى حجم الاستهلاك العالمى للنفط الذى وصل إلى ٨٥ مليون برميل بترول يوميًا منها حوالى ٢٥ مليون برميل تنتجها الدول العربية يعنى ضرورة التوقف لمواجهة هذه المعدلات العالية فى الاستهلاك التى اصبحت تفوق المعروض مما أدى إلى زيادة أسعارها ليتجاوز البرميل الواحد من النفط ١٤٥ دولارًا ويتجه إلى الزيادة.

واتضح أن النفط كمصدر للطاقة عندما يرتفع السعر يتبعه بالتبعية زيادة أسعار جميع المنتجات الغذائية والصناعية حيث يعد أهم مصدر للوقود والطاقة، وبالتالى فإن التوجه نحو تصنيع الوقود الحيوى ليس فقط العامل الوحيد لزيادة الأسعار ولكن ايضًا الزيادة الراهنة فى برميل البترول من أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية.

ويؤكد أن هناك زيادة كبيرة فى حجم الاستهلاك الغذائى على المستوى العالمى وتواجه فى نفس الوقت بنقص فى الكميات المعروضة وزيادة الأسعار وهذا لابد أن يعيد خطة الدول العربية ومنها مصر لتفعيل التكامل الاقتصادى ويضع فى أولويات تلك الخطة القطاع الزراعى والاستفادة من الميزة النسبية المتوافرة لدى كل دولة حتى تتمكن من زيادة حجم الانتاج الزراعى ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى خاصة فى الحبوب كالقمح والذرة وفول الصويا وتلبية احتياجات دول المنطقة وتقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية.

الدكتور محمود سليمان:

مطلوب موقف عربى موحد

الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان السابق يرى أن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها هى وجود انخفاض فى مستوى المخزونات الغذائية فى العالم مما يشكل ظاهرة خطيرة نظرا للفيضانات وحالات الجفاف الناتجة عن تغير المناخ.

ويأتى ذلك ليضاف إليه ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى البحث عن بدائل أخرى للطاقة ومنها الوقود الحيوى الذى ينتج من مصادر زراعية.

وأوضح أن المشكلة تزداد عندما تؤكد الإحصاءات أن العالم يستهلك غذاء أكثر مما ينتج وأن أسعار المواد الغذائية ربما ترتفع لسنوات بفعل التغيرات المناخية والتوسع فى الزراعة للمحاصيل المنتجة للوقود الحيوى.

ويشير إلى أن أسعار العديد من المواد الغذائية تعدت نسبة الزيادة فيها ١٠٠٪ مع انخفاض مخزون الحبوب العالمى.. وتجاه كل ذلك فهناك ضرورة إلى وجود موقف عربى موحد لمواجهة أزمتى الوقود الحيوى والأمن الغذائى ولن يكون ذلك إلا من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة التى تمت المناداة بها منذ سنوات طويلة حيث جاء الوقت لاتخاذ خطوات جدية لنجاحها والخروج من المأزق الراهن الذى لا ينجح فيه التعامل الفردى فقط على مستوى كل دولة ولكن لابد من التكاتف والتجمع بين دول المنطقة العربية.

الدكتور نادر رياض:

استنزاف 80٪ من الموارد المائية فى العالم

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس الاتحاد العربى لحقوق الملكية الفكرية اكد أن التوسع فى عمليات إنتاج الوقود الحيوى من المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب الرئيسية لا يهدد سوق الغذاء المحلى فقط ولكن يهدد باستهلاك حوالى ٨٠٪ من الموارد المائية على مستوى دول العالم.

وقال إن هذا الاتجاه الذى بدأ يتزايد خلال العامين الأخيرين يهدد الأمن الغذائى ليس فى الدول النامية ولكن فى الدول المتقدمة أيضا حيث يؤدى إلى نقص الكميات المعروضة من السلع الغذائية الأساسية وبالتالى يؤدى إلى ارتفاع أسعارها وعدم توافرها أيضا.

وأوضح رياض أن إنتاج لتر واحد من الوقود الحيوى يستهلك كميات ما بين الف إلى أربعة آلاف لتر من المياه وذلك طبقا لتقديرات خبراء الأمم المتحدة.

وأشار إلى أن المشكلة تتزايد فى ظل التغيرات المناخية الراهنة حيث رصد العملاء وجود تآكل بحوالى خمسة كيلومترات من خط المواجهة للجبال الجليدية فى القطب الشمالى مما يهدد بكارثة بيئية وارتفاع منسوب المياه فى البحار والمحيطات وتآكل الشواطئ ودلتا الأنهار.

والقى دكتور نادر رياض الضوء على خطة عمل مستقبلية من الواجب البدء فيها وتقوم على عنصرين أساسيين أولهما: سرعة الدخول فى عصر الدول النشطة فى تطبيق استخدامات الطاقة النظيفة المتجددة من خلال التوسع فى استغلال مصادر الطاقة الشمسية بشقيها الحرارى والضوئى وهى متوافرة ليست فقط على مستوى مصر ولكن أيضا فى العديد من الدول العربية إضافة إلى زيادة التوجه نحو تمويل برامج البحث والتطوير فى ذلك المجال والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة مثل المانيا واليابان.

وثانى العناصر الخاصة بالخطة العمل على تنفيذ برنامج فى المقابل لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها

الدكتور على شرف الدين:

التعدى على الأراضى الزراعية يهدد بمجاعة

الدكتور على شرف الدين رئيس غرفة الحبوب باتحاد الصناعات أوضح أن قضية الوقود الحيوى ترتبط بصورة مباشرة بأزمة المواد الغذائية خاصة الحبوب وهذا ما سيلحق الأذى بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض الأكثر استيرادًا للمواد الغذائية حيث تشير الإحصاءات إلى أن فاتورة الواردات الغذائية لهذه الدول ستزيد بمعدل ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضى لتصل إلى ١٦٩ مليار دولار العام الجارى.

وأضاف أن مصر تستورد حوالى ٤٠٪ من المواد الغذائية منها ٤٥٪ للقمح و٤٠٪ للذرة و٨٠٪ للزيوت و٥٦٪ للفول وحوالى ٩٠٪ للعدس.

وتتزايد المشكلة عندما تشير التوقعات إلى أن إنتاج الحبوب فى العالم عام ٢٠٠٨ سيقل وسيستمر مسلسل ارتفاع أسعارها كما سيرتفع مستوى أسعار البذور الزيتية ومنتجاتها على المستوى العالمى مما سينعكس سلبيا على الأسواق المحلية.

وقال إن هذا يعنى ضرورة أن تنتبه الدول إلى ضرورة وضع ميزانية خاصة للحبوب لمواجهة الارتفاعات القياسية لأسعارها.

وأشار إلى أن جميع أنواع الحبوب حققت زيادات كبيرة خلال العامين الأخيرين حيث ارتفع سعر أردب الفول إلى ٧٠٠ جنيه العام الحالى مقابل ٤٥٠ جنيها العام الماضى وارتفع طن العدس إلى ٨ الاف جنيه مقابل ٦ الاف جنيه والدقيق إلى ٣٦٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠ جنيه والذرة تجاوزة السعر ٣٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠١٠ جنيهات.

وأوضح أن أهمية المشكلة تنبع من أن حدوث مشكلة غذائية داخل مصر تؤثر بالتبعية على المنطقة العربية حيث تعد مصر الأكثر سكانا واستقرارها هو استقرار للمنطقة بأسرها.

وأوضح أن مصر كانت قائدة فى الإنتاج الزراعى والتصدير حتى الحرب العالمية الثانية وهذا ما يجب أن تعود إليه لمواجهة مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء بسبب الوقود الحيوى خاصة بعد أن تحولت أوائل الستينيات إلى دولة مستوردة لبعض السلع الرئيسية خاصة القمح بعد تحول أهل الريف من استهلاك الذرة إلى القمح وظل الوضع هكذا إلى الوقت الحاضر حيث نستورد معظم استهلاكنا من القمح.

وأضاف أن اتساع الفجوة الغذائية بهذه الصورة الخطيرة أمر مثير للقلق حيث يعكس تناقص الاعتماد على الذات والتوجه للسوق الخارجية لتوفير الغذاء وهذا تهديد مباشر للأمن القومى.

وطالب بضرورة التوقف عن التعدى على الأراضى الخصبة حيث تحولت الآلاف من الكيلومترات منها إلى سكن ومشروعات فى وقت لا تستطيع الدولة استصلاح نفس القدر من الأرض المهدرة وهو ما يهدد بمجاعة حقيقية إذا لم يوقف الهدر فى الأراضى الخصبة.

مصطفى الأحول:

مصر تتجه للطاقة صديقة البيئة

مصطفى الأحول رئيس مجلس إدارة شركة «ترانس مار» ورئيس مجلس الأعمال المصرى الشرق افريقى بجمعية رجال الأعمال المصريين يبدأ حديثه مؤكدا أن ما تنتهجه الدول الخارجية يعد أنانية دولية تأتى لن تؤثر على المستوى الغذائى العالمى خاصة على دول العالم الثالث التى تستورد النسبة الغالبية من احتياجاتها من الأسواق الدولية.

وقال إنه فى الوقت الذى تتجه فيه الدول نحو إنتاج الوقود الحيوى كبديل للطاقة هناك خطة لدى مصر لتوفير بدائل أيضا ولكن بعيدة عن استخدام مصادر الغذاء، حيث تولى الدولة اهتمامها لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التى تعد ذات تكلفة أقل وصديقة للبيئة.

ومثال ذلك الطاقة من المتولدة من الرياح والشلالات المائية فى مصر حيث تخطط الدولة للوصول فى عام ٢٠٢٠ إلى نسبة ٢٠٪ من استهلاك الطاقة من تلك الطاقة الجديدة من خلال خريطة واضحة للرياح واتجاهاتها وقوتها ومدى الاستفادة المثلى منها كما توجد أبحاث مكثفة لتوليد الطاقة الشمسية ورغم أن الدراسات الخاصة بها مرتفعة التكلفة إلا أنها بدأت تسير فى إطارها الصحيح.

المهندس أحمد البراوى: مطلوب التوسع فى زراعة

المهندس أحمد البراوى مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بمجموعة سامتريد وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين، يرى أن هناك خطورة من استخدام الذرة لتصنيع الوقود الحيوى اثار ذلك السلبية على ارتفاع أسعار الذرة ونقص المعروض عالميا خاصة بعد أن أوضحت الإحصاءات أن ٣٠٪ من محصول الذرة الأمريكى هذا العام يوجه لتصنيع الإيثانول نتيجة ارتفاع أسعار البترول واستمرارها فى الزيادة.

أضاف أن الإيثانول ليس الوقود المثالى حيث يشكل خطرا على البيئة نتيجة زيادة استخدام السماد الذى يحتوى على مادة النترات مما يؤدى إلى تزايد الغازات التى تزيد من درجة الاحتباس الحرارى واوضح أن هناك أزمة فى نقص الغذاء عالميا نتيجة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والتى لن تظهر اثارها قبل النصف الثانى من هذا القرن ولكن بصورة عامة التغيرات المناخية وزيادة درجة حرارة الأرض بمقدار درجة أو اثنتين أدى إلى انخفاض المحاصيل فى الأقاليم الاستوائية والجافة كما أن هناك توقعات بزيادة حالات الجفاف والفيضانات مما سيؤثر سلبا على الزراعة.

قال إن زيادة أسعار الأسمدة داخل السوق المصرى واثارها على ارتفاع تكاليف العملية الزراعية يتطلب إعداد الدراسات لمواجهة هذه الرقابة للقدرة على تنفيذ استراتيجية للنمو الزراعى وبمساعدة البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى لمواجهة النقص الغذائى المحتمل حيث إن ارتفاع تكاليف الأسمدة يزيد من الإحجام عن زراعة أنواع معينة من الحبوب وخاصة القمح حيث تزرع مصر حوالى ٢.٥ مليون فدان فقط بينما تزرع الصين ١٠٧ ملايين فدان من القمح سنويا ولا تصدر منها شيئا للأسواق الخارجية كما أن البرازيل تأتى فى المرتبة التالية بعدها وتزرع ٨٠ مليون فدان من القمح.

وأشار إلى أن زراعة القمح مهمة خلال الفترة المقبلة والعمل على التوسع فيها لتفادى تحكم الأسواق الخارجية حيث يوجد ١٠ دول تتحكم فى ٨٥٪ من صادرات القمح فى العالم.

التهم غذاء الشعوب

الحيوى على المخلفات الزراعية مثل قش الأرز والمولاس ودعت إلى اجراء حوار عالمى لوضع حد لهذه الأزمة التى تنشر الفقر والجوع فى العالم، ولأن القضية خطيرة وتهدد الاقتصاد القومى وبرامج التنمية وتمس كل مواطن خاصة بعد اشتعال أسعار كل شئ فإن رجال الأعمال يعرضون على الحكومة العديد من الآراء والأفكار التى يمكن الأخذ بها للوصول إلى استراتيجية للمواجهة تبدأ بخطة عاجلة لاحتواء الآثار السلبية حيث أشاروا إلى استمرار الأزمة لفترة لأن المؤشرات الدولية تؤكد استمرار ارتفاع أسعار البترول والغذاء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ بحلول عام ٢٠١٠ لندرة المعروض من الحبوب وزيادة استيراد المواد الغذائية بنسبة ٤٠٪.. وتركزت آراء الخبراء على ضرورة العودة لمنح القطاع الزراعى الأهمية وزيادة الرقعة المستصلحة وإعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل الغذائية والحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتوزيع الأراضى الجديدة على شباب الخريجين وازالة العقبات أمامهم مع الاهتمام بالبحث العلمى فى مجالات التربة وتقليل استخدام المياه فى الرى وكيفية زيادة انتاجية الفدان واستنباط سلالات جديدة.. والأهم من ذلك كانت المطالبة بالبحث عن بدائل للوقود الحيوى تتمثل فى الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدام الطاقة الشمسية والرياح خاصة وان المناخ فى مصر يتيح لنا ذلك.. مع ضرورة وقف تصدير البترول والغاز والحفاظ عليهما حتى لا نضطر للاستيراد بأغلى الأثمان، وقالوا إذا كان هناك اصرار على الوقود الحيوى ليكن من مخلفات قش الأرز أو الذرة أو قصب السكر أو زراعة نباتات مثل «الجاتروفا» التى ثبت نجاحها فى إعطاء الوقود الحيوى وزراعتها تكون فى الأراضى الصحراوية وتروى بمياه الصرف المعالجة، وذلك بعيداً عن استخدام الحبوب والمواد الغذائية.. العالم فى خطر بالفعل فقد التهم هذا الوقود طعام الشعوب ولو استمر انتاجه لاستخراج الطاقة فقد تعمل السيارات والمركبات والآلات ولكن وقتها لن يكون هناك إنسان على ظهر الأرض لعدم وجود الغذاء فهل تعى الدول الكبرى ذلك؟

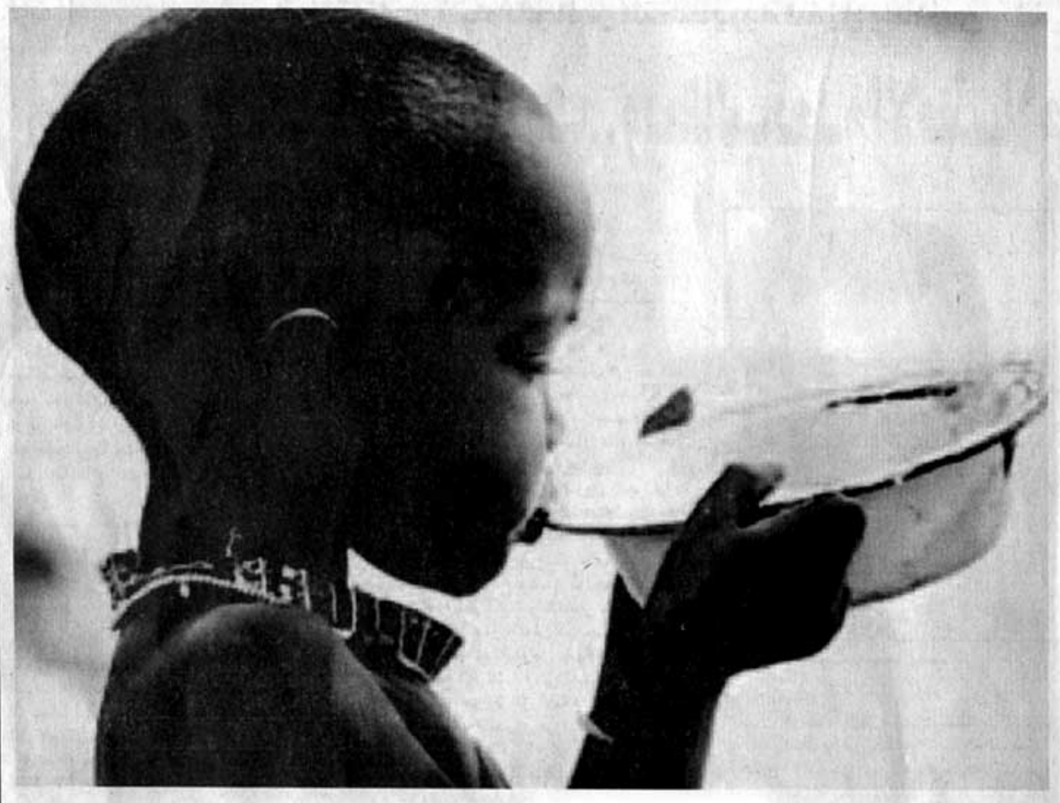

إبراهيم سودان:

الأزمة تستمر 4 سنوات

الدكتور إبراهيم سودان رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين أشار إلى أن ما يحدث فى الخطة الدولية للوقود الحيوى من شأنه أن يزيد من الصراعات والمشاكل فى العالم بشكل كبير.

فرغم أن من حق كل دولة أن تبحث عن بدائل للطاقة لكن بطبيعة الحال لا يكون ذلك على حساب القوت الأساسى للشعوب وهو الغذاء.

وأفصح أن المشكلة القادمة تتمثل فى عدم وفرة الغذاء، ويتوقع استمرارها لمدة أربع سنوات أخرى.

ويجب أن تراعى ذلك المنظمات الدولية لوضع خطة لمواجهة ذلك الوضع وأكد أن الحل الأساسى أمام مصر هو التوجه السريع نحو السياسة الزراعية وإحداث نمو فى الصناعات الغذائية والسلع الرئيسية المهمة للمستهلك لمحاولة تصحيح الوضع الراهن حيث لا يعقل أن تصل نسبة وارداتنا من الزيوت النباتية إلى حوالى ٨٠٪ إضافة إلى الفول والذرة والقمح وأشار إلى ضرورة مواجهة النقص فى الألبان ومنتجاتها من خلال السماح باستيراد الأبقار الكثيفة الإدرار بالألبان وتقديم التيسيرات الخاصة لدخولها حيث توجد حاجة لتوفير اللحوم الحمراء من ناحية ومنتجات الألبان المختلفة كالجبن وغيرها من ناحية أخرى حيث تتجه أسعارها للزيادة المتوالية وبصورة مرتفعة.

عبد العليم نوارة:

خطة للمواجهة من 3 نقاط

الدكتور عبد العليم نوارة رئيس مجلس الأعمال المصرى التونسى يرى أن الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لديها فائض فى الغالبية العظمى من المنتجات باستثناء البترول الذى يتم توفير ٨٠٪ من أسواق الخليج العربى وإيران، ومع الزيادة الكبيرة فى الأسعار كان لابد من البحث والتفكير لإيجاد بدائل وتوصلوا إلى الوقود الحيوى.

وما يجب الحديث عنه هو طرق مواجهة الحكومة المصرية كدولة متضررة ويتمثل ذلك فى عدة نقاط:

أولا: وقف تصدير البترول للخارج حيث يتم فى مقابل ذلك استيراد البنزين والغاز وخامة البوتاجاز وغيرها من الزيوت ومشتقات البترول.

ثانيًا: لابد وضع خطة كاملة وسريعة لتحويل تسيير السيارات إلى استخدام الغاز بدلا من البنزين وذلك من خلال خطة طويلة الأجل ومتابعة تنفيذها.

ثالثًا: التوجه للقطاع الزراعى بزراعة مساحات كبيرة خاصة من القمح حيث تستهلك مصر حوالى ١٢ مليون طن لا تنتج منها أكثر من ٥٥٪، والباقى يتم استيراده من الخارج وهنا لابد من سياسة سعرية جديدة بحيث تشترى الدولة القمح بالسعر العالمى مثلما أعلنت مؤخرًا مما شجع الكثير من الفلاحين على الزراعة.

الدكتور على القريعى:

الجازونا أفضل من الحبوب

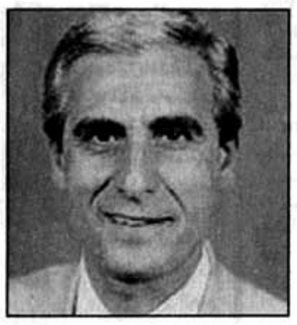

الدكتور على القريعى عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين ومستشار لجنة البيئة بالجمعية يرى أن مصر بدأت تفكر فى إنتاج بدائل للطاقة ولكن ليس من الحبوب للتوصل إلى الوقود الحيوى من بينها نبات الجازونا المنتشر ويمكن زراعته فى محافظات الصعيد ولا يستخدم كزيت للطعام ولكن يصلح لإنتاج الزيوت النباتية لإنتاج الوقود الحيوى كما تتميز زراعته باستخدام مياه الصرف المعالج.

وتشير الدراسات إلى إمكانية زراعة حوالى ٣٠٠ مليون فدان بالغابات الشجرية باستثمارات تصل إلى مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ يمكنها توفير حوالى مليون فرصة عمل وعائد استثمارى يصل إلى ٢٠ مليون دولار استثمارى يصل إلى ٢٠ مليون دولار سنويا.

كما يمكن زراعته فى الأراضى الصحراوية وليست الخصبة والحصول على زيت الجازونا بتكاليف مخفضة.

الباشا إدريس:

لن يمسح دموعنا... إلا أيدينا

الباشا إدريس نائب رئيس شعبة المصدرين بغرفة تجارة القاهرة وأحد مصدرى الأرز. أكد أن المشكلة الحقيقية هى الانتظار دون وجود خطة فعالة وسريعة لمواجهة الموقف الغذائى المترتب على استخدام الغذاء فى الوقود الحيوى.

وقال لابد من الأخذ فى الاعتبار أنه لن يمسح دموعنا إلا أيدينا وهذا ما يجب أن يترجم إلى عمل يتمثل فى زيادة الإنتاج الزراعى من خلال التعاون مع الخبرات الدولية ومنها البنك الدولى الذى أبدى استعداده مؤخرا للمساهمة فى مجال الاستثمارات الزراعية داخل مصر وإعداد الدراسات والبحوث لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من حجم الأراضى الزراعية المتاحة بتحقيق إنتاجية كبيرة مع العمل ترشيد استخدام المياه وتقليل الهدر منها.

وأشار إلى ارتفاع مستويات أسعار الحبوب وتضاعف خلال الفترة الأخيرة ومنها الأرز الذى وصل سعر الطن إلى حوالى ٣٢٠٠ جنيه مما يتطلب زيادة الرقعة المزروعة مع وقف التصدير لتلبية الاحتياجات المحلية بالدرجة الأولى.

الدكتور سعيد عبدالخالق:

الآثار خطيرة مثل الألغام التى تخلفها الحروب

الدكتور سعيد عبدالخالق وكيل وزارة التجارة والصناعة ونقطة التجارة الدولية السابق يؤكد أن الاتجاه العالمى نحو إنتاج الوقود الحيوى ساهم فى إيجاد أزمات الخبز وغلاء أسعار المواد الغذائية فى مصر والعديد من الدول النامية.

كما أن الإنتاج الضخم للوقود الحيوى فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى كطاقة بديلة عن النفط يمثل جريمة بحق الدول حيث يتم استخدام المحاصيل الغذائية فى توليد الطاقة بدلا من تدعيم ذلك القطاع لتلبية الاحتياجات الأساسية وأشار إلى أن أزمة رغيف الخبز فى مصر وأزمات المواد الغذائية فى العديد من الدول الإفريقية تعد بمثابة ناقوس الخطر ضد تلك السياسات العالمية ولابد من الانتباه إلى دورها فى إيجاد المزيد من الأزمات الغذائية الخطيرة التى تهدد العالم.

وأكد أن سياسات العالم الصناعى لتطوير الطاقة البديلة واستخدام المواد الزراعية لإنتاج الوقود الحيوى ستساهم فى زيادة أسعار المواد المهمة الغذائية مثل الذرة والسكر وفول الصويا وهذا ما يجب أن تتحمل تبعاته الدول الغنية تجاه النامية بزيادة مساعداتها التنموية لتلك الدول فى محاولة لتقليل الآثار المترتبة على هذه السياسات حيث ما تقوم به يعتبر مثل ما تخلفه الحروب من الغام وينبغى المساهمة فى تقليل آثارها الضارة.

الدكتور محمد الحارونى:

إعادة النظر فى تصدير البترول والغاز

الدكتور محمد الحارونى الأستاذ بمعهد إعداد القادة يرى أن أسعار النفط تتجه إلى الزيادة بصورة متسارعة وهناك توقعات أن تستمر هذه الزيادة بمعدل ٣٠٪ حتى عام ٢٠١٠.

وفى إطار ذلك فهناك حاجة إلى إعادة النظر فى استراتيجية تصدير الموارد القابلة للنضوب من البترول والغاز.

وذلك مع إعداد الدراسات والخطط للتوصل إلى المصادر البديلة للطاقة من الرياح أو الشمس وغيرهما والتى تستغرق سنوات حتى يتم ترجمتها إلى حقيقة عملية.

ويوضح أن هناك مصادر بديلة للطاقة والوقود الحيوى بخلاف الحبوب مثل المخلفات الزراعية وكذلك النفايات الحيوانية وتستخدم الصين هذه الوسيلة منذ حوالى ٢٠ عاما وهناك حوالى ١٠ ملايين من أجهزة إنتاج الغاز الحيوى المعتمدة على نفايات الحيوانات... وبالتالى يصبح التساؤل لماذا الإصرار على إنتاج الوقود من الحبوب.

عمر بلبع:

كيف نستخدم الغذاء فى تشغيل السيارات

عمر بلبع نائب رئيس الشعبة العامة للسيارات ورئيس لجنة حماية المستهلك بالشعبة بالاتحاد العام للغرف التجارية يرى انه من غير المقبول أن يتم استخدام الوقود الحيوى السائل الذى يتم تصنيعه من المواد الغذائية والنباتات لانتاج الإيثانول والديزل الحيوى كمنتج رئيسى لتسيير المركبات.

وقال كيف نستخدم الحبوب خاصة الفول والذرة والمواد الزيتية كوقود بديل للبترول فى وسائل النقل؟

وأشار إلى أن زيادة اسعار البترول والبنزين لا يمكن أن يكون البديل لها الحبوب الرئيسية للغذاء موضحا وجود العديد من البدائل الأخرى التى يجب التفكير فيها كوقود لتسيير المركبات، أو العمل على ترشيد استخدام البنزين لحين التوصل إلى بدائل أخرى للبترول.

وقال إن مصر بدأت تفكر فى استخراج الوقود الحيوى ولكن ليس من الحبوب وإنما من مخلفات الذرة وتحسن الأرز حيث بدأت العديد من التجارب المحلية للاستفادة من تلك المخلفات بدلا من حرقها وإلحاق الضرر بالبيئة وفى نفس الوقت التنويع وتأمين مصادر جديدة للطاقة.

ويشير إلى وجود أربعة مشروعات مطروحة لانتاج الوقود الحيوى فيها مشروع لإنتاج الديزل الحيوى بطاقة إنتاجية ٢٥٠ ألف طن سنويًا وباستثمارات حوالى ٢٥٠ مليون دولار وذلك من نبات الجاتروفا قليل الاستهلاك للمياه والذى يمكن زراعته على مياه الصرف بالمناطق الصحراوية وتم التنفيذ فى هذا المجال عدة مشروعات تجريبية فى محافظتى سوهاج والسويس.

ويشمل المشروع الثانى لإنتاج الديزل من خلال التخلف من قش الأرز بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنويًا وباستثمارات ٦٥٠ مليون دولار باستخدام مليون طن من قش الأرز، والمشروع الثالث لإنتاج الايثانول الحيوى من المولاس بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويًا وباستثمارات ١٣٠ مليون دولار باستخدام ٤٨٠ ألف طن مولاس سنويًا، والمشروع الأخير لانتاج الايثانول من قش الأرز بطاقة ١٢٠ ألف طن سنوى وباستثمارات ١٥٠ مليون دولار.

حسين العجيزى:

نتعاون مع التشيك فى تصنيع الوقود من قش الأرز

حسين العجيزى رئيس جمعية منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية أوضح أن التعاون الدولى فى مواجهة آثار هذه المشكلة لابد أن يتم بصورة سريعة مشيرا إلى أن مصر بدأت خطوات عملية فى هذا الاتجاه حيث يجرى حاليا الاتفاق مع دولة التشيك للتعاون فى تصنيع الوقود الحيوى من قش الأرز والاستفادة من الخبرات التكنولوجية والعملية فى إقامة الحدائق النباتية وتم إرسال عينات من قش الأرز لتحليلها فى دولة التشيك واثبتت أنها ذات قدرة حرارية عالية وقابليتها لتصنيع الوقود عالى المستوى.

وأشار إلى ضرورة الاتجاه من ناحية أخرى إلى تنظيم إنتاجية الغذاء فى مصر من خلال البحوث والتطوير سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى بمعنى زيادة إنتاجية الفدان الواحد وأيضا التأكيد على مستوى الجودة الإنتاجية واستغلال الأرض الزراعية بصورة أكثر كفاءة مع إدخال خطة تنظيمية جديدة للزراعة بمعنى إعطاء أولوية للمنتجات الرئيسية كالحبوب والأعلاف وتقليل الاعتماد عليها من الخارج.